المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص ودورها في تحقيق الأمن الاقتصادي بالجزائر

أ. صديق زكرياء **د. بن جيمة عمر**

جامعة طاهري محمد – بشار – الجزائر جامعة طاهري محمد – بشار – الجزائر

Zakariaseddik45@gmail.com omarbendjima@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز الدور الاجتماعي للشركات الخاصة في تحقيق الاستقرار والنماء للمجتمع الذي تعيش فيه. فالتطور في أدبيات مسؤوليات الشركات تركز على نوعين من المسؤولية لديها،الأول:المسؤولية الاقتصادية،والآخر:المسؤولية الاجتماعية. النوع الأول غني عن التعريف وهو الدافع الرئيس من نشوء الشركات،أما النوع الآخر فهو مجال البحث والدراسة ويرتبط بالعديد من المحددات التي قد تؤثر أو تتأثر به منها الأمن الاقتصادي،كون أن هذا الأخير تبدو مشاكله أكثر خطرا وتهديدا خاصة في الدول النامية بما فيها الجزائر.وقد توصلت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي عند الإشارة للإطار النظري لمتغيري الدراسة،والمنهج التحليلي بالاعتماد على بعض البيانات الإحصائية إلى أن الالتزام بقواعد المسؤولية الاجتماعية سيؤدي ذلك إلى تطوير المجتمع ونمائه ويتولد لديه شعور بالطمأنينة والأمن من كل التهديدات خاصة تلك التي تشكل خطرا على حياته عند غياب حاجياته الضرورية من مأكل ومسكن وسلامة صحية...

الكلمات المفتاحية: أمن اقتصادي، تنمية، قطاع خاص، مسؤولية اجتماعية، مسؤولية اجتماعية للشركات.

Résumé:

Cette étude a pour but de démontrer le rôle social des entreprises dans la réalisation de la stabilité et le développement de la société. Le développement en ce qui concerne la responsabilité des entreprises, repose sur deux éléments : la responsabilité économique et la responsabilité sociale. Cette dernière est l'objet du présent article, en raison de ses liens étroits avec la sécurité économique. Cette recherche descriptive et analytique, démontre que le respect des règles da la responsabilité sociale permet réellement un développement et une sécurité sociale, qu'elle soit relative aux besoins primaires que secondaires.

Mots-clés: sécurité économique, le développement, le secteur privé, la responsabilité sociale, la responsabilité sociale des entreprises.

Classification JEL: L33.

تمهيد

يشكل الأمن محور تفكير الإنسان،إذ يعتبر الأولوية الأولى والمصلحة العليا للدولة،فلا يستقيم نظام ولا يقوم اقتصاد دون ترسيخ وتوطيد دعائم الأمن والاستقرار. ولقد كان للأمن الاقتصادي الأهمية الكبرى إذ أنه يهدف إلى توفير سبل الحياة الكريمة والآمنة للمواطن من خلال توفير الأكل واللباس والحياة الصحية و... وعدمه يؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي والحروب والمجاعات والخوف. والمجتمع الحديث اليوم يعطي اهتماما متزايدا لهذا الموضوع نظرا للمشاكل التي يعاني منها العالم اليوم من ندرة في الغذاء والمأوى مما يتطلب ذلك من اتخاذ التدابير الاقتصادية لتأمين الحاجات الأساسية للبشرية واستقرارها.كما يتوقف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام المولد للدخل وفرص العمل بالبلدان النامية على مدى قدرتها على إنشاء وتنمية قطاع خاص مزدهر،يتيح فرص عمل جديدة ومستوى أفضل للدخل،ويتحمل مسؤوليته الاجتماعية تجاه الجهة أو المحيط الذي ينتمي إليه كما تعدى هذا الدور ليصبح أشمل من ذلك وأكثر عمقا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ترسيخ المبادئ التي تحث على الاهتمام بالعمالة والمجتمع والبيئة المحيطة وذلك بوضع التشريعات وسن القوانين المنظمة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة والعمل على تطبيقها.

إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق فالتساؤل المطروح هو:**كيف يساهم الدور الاجتماعي للشركات الخاصة في تحقيق الأمن الاقتصادي بالجزائر؟**

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذا البحث في بيان الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية،وتوضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعادها،وكذا المنافع الاجتماعية والاقتصادية بما يوفر الرفاهية والطمأنينة للفرد ولمجتمع.

أهداف الدراسة: ويهدف هذا البحث في دراسة الدور الاجتماعي للقطاع الخاص وفهم الترابط بين تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية مقابل المنافع والمصالح الاقتصادية لضمان حياة كريمة وآمنة للفرد ومستوى معيشي جيد.

وللإجابة على التساؤل والإشكال المطروح، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور كانت عناوينها كالتالي:

- **المحور الأول:** القطاع الخاص،عموميات حول المسؤولية الاجتماعية
- **المحور الثاني:** الأمن الاقتصادي
- **المحور الثالث:** مساهمة المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحقيق الأمن الاقتصادي بالجزائر.

المحور الأول: القطاع الخاص، عموميات حول المسؤولية الاجتماعية

I. ماهية الخصخصة،دوافعها وأهدافها

تعددت التعاريف والمصطلحات حول الخوصصة أو الخصخصة كما لها أصول لغوية في اللغة العربية،و معاني علمية،وقد يكون من المفيد البدء بالتعرف على الأصول اللغوية لكلمة الخصخصة قبل الدخول في العمق العلمي لها.

I. 1 الأصل اللغوي والعلمي لكلمة "الخصخصة":

- **لغويا:** تشتق كلمة "خصخصة" من الفعل الثلاثي "خصص"،ومعنى خصه بالشيء (خصوصا)،وجعله (خصوصيا)، واختصه بالشيء أي جعل الشيء خاصا به،والخاصة ضد العامة. وكلمة خص تعني انفرد بالشيء،وخاص تعني فردي أو ذو ملكية فردية.[1]

- **علميا:**

➢ تعرف الخوصصة بأنها تحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة إلى القطاع الخاص.[2]

➢ الخوصصة تعني التقليل من دور الحكومة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد وتوليد الدخل وتتم عبر مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آلية السوق، مبادرات القطاع الخاص،المنافسة لأجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية.[3]

I. 2. دوافع الخوصصة

إن لجوء الدول المتقدمة أو المتخلفة إلى الخوصصة راجع إلى عدة أسباب ودوافع اقتصادية،مالية وسياسية واجتماعية،بالإضافة إلى دوافع خارجية،وفيما يلي عرض مختصر لهذه الدوافع:

- **الدافع الاقتصادي:**تشير الأدلة على أن الأنظمة الاقتصادية الحرة التي تعتمد على آليات السوق والمنافسة تزيد من الكفاءة،الفعالية ومعدلات الأداء،وتزيد من الجودة.فلا يمكن للسلع والخدمات أن تقتحم السوق الأوربية أو السوق العالمية ما لم تكن ذات جودة عالية وذات أسعار تنافسية جيدة.[4]
- **الدافع المالي:**تعاني كثير من الدول من الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة وتحاول تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان،ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تخلص الدولة من الأنشطة العامة وجعل القطاع الخاص يقوم بها،كذلك زيادة التدفق النقدي الداخل إلى خزانة الدولة. ويتم هذا من خلال بيع بعض شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص.[5]

- **الدافع السياسي**: يعمل القطاع الخاص على إبعاد السياسيين من استخدام مراكزهم لتحسين صورتهم كما يتحرر القرار الإداري من سيطرة الأجهزة الحكومية مما يسمح بترقية الابتكار و المبادرة،كما أن الخوصصة تدعم وضع الدولة في العلاقات الدولية خاصة في الظروف التي يمر بها الاقتصاد الدولي.[6]
- **الدافع الاجتماعي**: تؤدي الخوصصة إلى القضاء على مختلف المشاكل الاجتماعية كالرشوة،وتعمل على زيادة الديمقراطية كما تسمح بتطور الحرية الشخصية،وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.[7]
- **الدوافع الخارجية**: أصبحت الخوصصة عبارة عن اتجاه عالمي وذلك منذ بروز معالم النظام العالمي الجديد بعد فشل النظام الاشتراكي وسيطرة النظام الرأسمالي،وفي ظل العولمة وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها. بالإضافة إلى ضغوطات الهيئات الدولية "صندوق النقد الدولي،البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة "قصد الالتزام بقواعد السوق و تدعيم الخوصصة.[8]

I. 3. أهداف الخوصصة

تسعى الخوصصة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تعمل من خلالها على تطوير النشاط الاقتصادي. ومن بين هذه الأهداف ما يلي:

أ- التقليص من العجز في الميزانية العامة للدولة ويتم ذلك باستخدام حصيلتها في عدة مجالات كتغطية احتياجات التطهير المالي للمؤسسات التي لم تخوصص بعد،سداد الديون الداخلية والخارجية وديون المؤسسات العمومية،ستدفع في شكل تعويضات للمسرحين عن العمل لأسباب اقتصادية،كما ستوجه حصيلتها للقطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة والتنمية الجهوية...[9]

ب- التقليص من عجز ميزان المدفوعات حيث سيسمح تحويل مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص بزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته،مما سيزيد من فرص تصديره.كما سيؤدي إلى انخفاض الاستيراد.

ت- تطوير سوق رأس المال وذلك من خلال تفاعل عدد كبير من المؤسسات الخاصة داخله.

II- عموميات حول المسؤولية الاجتماعية

تعددت تعريفات المسؤولية الاجتماعية لدى المفكرين والكتاب بسبب أن الموضوع يكتسب أهمية متزايدة يوما بعد يوم،ولم يتوصل إلى اتفاق محدد بهذا الشأن،وفيما يلي نورد بعض من هذه التعريفات:

- تعرف على أنها"تعهد والتزام متخذي القرار في القيام بالأفعال التي من شأنها أن تحافظ على ثروة المجتمع وتطورها،مع تحقيق فائدتها الذاتية في نفس الوقت. فهذا يعني بأن المسؤولية الاجتماعية تتمثل بتحقيق أفضل مستوى من البناء لنوعية الحياة ولعامة أفراد المجتمع،فهي تعني التنسيق بين أعمال المنظمة وفائدتها الذاتية وما يطلبه المجتمع منها.[10]

– كما تعرف على أنها التزام المنظمة لتعظيم التأثيرات الإيجابية والتقليل من التأثيرات السلبية في المجتمع.[11]

– ويعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال على أنها:"التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد".[12]

II.1 أهمية المسؤولية الاجتماعية:

هناك وجهات نظر متعارضة حول تبني المؤسسات لمزيد من الدور الاجتماعي،وعلى العموم هناك اتفاق عام بكون المسؤولية الاجتماعية مفيدة للمؤسسات في علاقتها مع مجتمعاتها فهي تحقق المزايا التالية:[13]

➢ بالنسبة للمجتمع،وتتمثل في:

– الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة،تحسين نوعية الخدمات المفيدة للمجتمع.

– الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد،تحقيق الرفاهية.

➢ **بالنسبة للدولة:**

- تخفيض الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية،التعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى.
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة.

➢ **بالنسبة للمؤسسة:**

- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع،كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.[14]

II.2 مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

ترتكز المسؤولية الاجتماعية على تسعة مبادئ رئيسية تتلخص فيما يلي:[15]

➢ **المبدأ الأول:الحماية والإصلاح البيئي:**يدعو هذا المبدأ إلى أن تقوم المؤسسة على حماية وإعادة إصلاح البيئة والترويج للتنمية المستدامة.

➢ **المبدأ الثاني:القيم والأخلاقيات:**تعمل بموجبه المؤسسة على تطوير المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب الحق والمصلحة.

➢ **المبدأ الثالث:المسألة والمحاسبة:**يتوجب إبداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات والأنشطة لاتخاذ القرارات في فترات زمنية محددة من طرف أصحاب الشأن.

➢ **المبدأ الرابع:تقوية وتعزيز السلطات**:العمل على الموازنة في الأهداف الإستراتيجية والإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والمزودين والمجتمعات المتأثرة،وغيرهم من أصحاب الشأن.

➢ **المبدأ الخامس:الأداء المالي والنتائج**:تعمل المؤسسة على تعويض المساهمين برأس مال بمعدل عائد تنافسي،بينما تحافظ في ذات الوقت على الممتلكات والأصول واستدامة هذه العائدات.

➢ **المبدأ السادس:مواصفات موقع العمل**:أن ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية لترقية وتطوير القوى العاملة على المستويات الشخصية والمهنية باحترام حقوق العمال في ممارسات عادلة في العمل والأجور التنافسية والمنافع وبيئة عمل آمنة.

➢ **المبدأ السابع[16] العلاقات التعاونية**:أن تتسم المؤسسة بالعدالة والأمانة مع شركاء العمل وتعمل على ترقية ومتابعة المسؤولية الاجتماعية لهؤلاء الشركاء.

➢ **المبدأ الثامن:المنتجات ذات الجودة والخدمات**:تحدد المؤسسة وتستجيب لاحتياجات وحقوق الزبائن والمستهلكين الآخرين،وتعمل على تقديم أعلى مستوى للمنتجات وقيمة الخدمات بما في ذلك الالتزام الشديد برضا وسلامة الزبائن.

➢ **المبدأ التاسع:الارتباط المجتمعي**:تعمل المؤسسة على تعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه وتتميز بالحساسية تجاه ثقافة واحتياجات هذا المجتمع،بحيث تلعب المؤسسة في هذا الخصوص دور كبير.

II.3 أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

سعى العديد من الكتاب والباحثين لمحاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة،ووضعوا لها مسميات متباينة،منهم (Pride & Ferrell) اللذان أشارا لأربعة مبادئ للمسؤولية الاجتماعية،وتمثلت فيما يلي:[17]

✓ **المسؤولية الإنسانية**:أي أن تكون المنظمة صالحة وتعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة.

✓ **المسؤولية الأخلاقية**:أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية،وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين.

✓ **المسؤولية القانونية**:التزام المنظمة بإطاعة القوانين،واكتساب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية،وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقوانين.

✓ **المسؤولية الاقتصادية**:وتكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصاديا،وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين.

المحور الثاني:الأمن الاقتصادي

يعنى البعد الاقتصادي للأمن والذي يهدف إلي توفير سبل الحياة الكريمة والآمنة للمواطن،من خلال توفير الأكل و اللباس و الخدمات الصحية،حماية المصالح الاقتصادية من خلال الإجراءات الأمنية التي تتخذ لحفظ أسرار الدولة وتأمين أفرادها ومنشآتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج. وله علاقة بالتنمية،فبدون تنمية لا يكون هناك أمن،وبدون أمن لا تكون هناك تنمية،وإن الظاهرتين أي الأمن والتنمية مترابطتين لدرجة أنه من الصعب أحيانا التمييز بينهما،لذا كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن،وكلما نظم المجتمع أمورهم الاقتصادية ووفروا لأنفسهم ما يحتاجون إليه اعتادوا على التوفيق السلمي بين المطالب المتنافسة في إطار المصلحة القومية الكبرى والتي تودي حتما إلى زيادة درجة مقاومتهم للعنف والفوضى،ومقاومة المهددات الخارجية بدرجة كبيرة.[18] والأمن الاقتصادي يجلب وفرة الرزق وكثرة الثروات والرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع،وعدمه يؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي والحروب والمجاعات والخوف،كما أن المجتمع الحديث اليوم يعطي اهتماماً متزايداً لموضوع الأمن الاقتصادي لكثرة المشكلات والكوارث الطبيعية والغير طبيعية التي تحدث في أماكن متفرقة من العالم،خاصة تلك الأزمات التي تتخطى الحدود الوطنية إلى الإقليمية والدولية التي تتطلب حلولاً على مستوى الكون. كما توجد هنالك بقاع كثيرة في العالم تعاني من ندرة الموارد والغذاء أو انعدامه،مما يتطلب ذلك اتخاذ التدابير المناسبة اقتصادياً لتأمين الحاجات الأساسية لحياة البشرية واستقرارها.[19]

✓ **الأمن الاقتصادي في القرآن الكريم**:وردت كلمة الأمن في القرآن الكريم في مواطن عديدة مثل:قوله تعالى:" **فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَذَا اَلْبَيْتِ(3)اَلَّذِى أَطْعَمَهُم مِن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِنْ خَوْفٍ (4)**".[20] وهذا ما يؤكد ضرورة الأمن لحياة الإنسان،إذ لا عيش مع الجوع والخوف،فتحصيل الأمن يجمع النعمتين معا.

المحور الثالث:مساهمة المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في تحقيق التنمية والأمن الاقتصادي بالجزائر

إن مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات الخاصة أصبح من متطلبات العصر الحالي وهذا لارتباط إمكانية تحقيقها للتنمية عامة وللأمن الاقتصادي خاصة. فقد أصبح لزاما على هذه الشركات الالتزام بمبادئ ممارساتها المجتمعية،وعليه سوف يتم التطرق في هذا المحور بالذات إلى هذه الممارسة الفعلية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية بما فيها الأمن الاقتصادي والاجتماعي،كما أن السعي إلى تطوير مؤسسات القطاع الخاص يعد من الأمور الضرورية والتي تسعى الجزائر جاهدة لتفعيل هذا القطاع الذي يساهم في تحقيق التنمية والنهوض بالدولة ومجتمعها نحو القمة.

- **ضرورة تفعيل القطاع الخاص لتحقيق التنمية والأمن الاقتصادي بالجزائر:**

إلى غاية 1994 كانت الموارد الجزائرية مسيرة بقرارات إدارية مباشرة من السلطات العمومية فيما يتعلق بالسعر،الإنتاج والقرض. قانون المالية التصحيحي لسنة 1994 سمح لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية والتنازل

عن تسييرها لصالح الخواص،أو مساهمتهم في رأس مال المؤسسة العمومية بنسبة لا تتعدى49 ٪،كما تم إصدار سنة 1995قانون يسمح بامتلاك جزء غير محدود من رأس مال أغلب المؤسسات العمومية[21]،ثم كان أول برنامج خوصصة عرف الضوء في أفريل 1996 مفروض من قبل البنك العالمي،وفي أفريل 1998 تم خوصصة أو حل 800مؤسسة محلية،وفي 1997 تم تبني برنامج ثاني يتعلق بالمؤسسة الكبيرة وتم بموجبه بيع 250 مؤسسة عمومية في 1998 و1999. وتتجلى الممارسة المجتمعية للقطاع الخاص في توفير أساسيات ومبادئ للأمن الاقتصادي وذلك من خلال ما يلي:

– نسبة العمالة التي يشغلها القطاع الخاص بلغت 63 % من حجم التشغيل،أي ما يزيد عن 5 ملايين عامل سنة 2005 ،مقارنة ب37% للقطاع العام وبالتالي يعتبر أهم قطاع منشأ لمناصب الشغل[22] والذي يعمل على تخفيض مستوى الفقر وزيادة الشغل،والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول(1): تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بين (2004 الى نهاية السداسي الأول 2013)

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– السنوات–	عدد السكان المشتغلين	مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
		المؤسسات الخاصة (صناعات تقليدية)	المؤسسات العمومية	المجموع	نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل %
2004	7798412	766678	71826	838504	%10.75
2005	9492508	1081573	76283	1157856	%12.20
2006	10109645	1190986	61661	1252647	%12.39
2007	9968906	1298253	57146	1355399	%13.60
2008	10315000	1487423	52786	1540209	%14.93
2009	10544000	1494949	51635	1546584	%14.67
2010	10812000	577030	48656	1625686	%15.04
2011	10661000	1676111	48086	1724197	%16.17
2012	11423000	1800742	47375	1848117	%16.18
2013	11964000	1869363	46132	1915495	

المصدر: عليان نبيلة، (2014-2015)،**الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، البويرة، ص116.

●السداسي الأول من سنة 2013.

من خلال الجدول السابق والذي يوضح تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما بين 2004 إلى السداسي الأول من سنة 2013،نلاحظ أن مناصب عدد الشغل تطور بين 2004 و2012 بنسبة تقدر بأكثر 54% وهذا التطور استمر حتى سنة 2013،حيث بعدما كان عدد السكان المشتغلين 11423000 في سنة 2012 أصبح 11964000 في السداسي الأول من سنة 2013. وهذا التطور في تعداد مناصب الشغل كان بنسبة كبيرة في المؤسسات الخاصة والذي يعرف تزايدا من سنة إلى أخرى حيث ارتفع بين سنة 2004 و2012 بحوالي مليون و34 ألف أي ما يعادل نسبة 57%.

كما يمثل الجدول الموالي مقارنة ما بين الصادرات والواردات للقطاع الخاص خارج المحروقات بالجزائر،وتأتي هذه المقارنة لضرورة تطوير واقع القطاع الخاص والإضافة التي لابد منها في عمليات التصدير لتحقيق التنمية خارجيا وداخليا بما يعمل على تحسين الأوضاع الداخلية خاصة لحياة الفرد والمجتمع. وقد كانت هذه المقارنة كالتالي:

الجدول (2): مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات خارج المحروقات	القيمة	684	734	763	788	907	1066	1190
	نسبة التغير	-	13.27	3.95	3.27	15.10	17.53	11.63
	نسبة المساهمة في الصادرات الكلية	3.57	3.89	3.10	2.48	1.97	2.01	1.99
الواردات		9940	12009	13535	18199	20357	21005	27430

المصدر: قدي عبد المجيد، كساب يمينة،(18،19 أفريل 2012)، ***مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر***، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني حول" استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص13.

من خلال مقارنة الصادرات خارج المحروقات والواردات للقطاع الخاص خلال الفترة 2001-2007 نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من نظيرتها الصادرات خارج المحروقات،حيث لن تتعدى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلية نسبة 3.6% مما يدل اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات.

فالجزائر تعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواءً من حيث عددها وخلقها لمناصب الشغل كما أشرنا سابقا في الجدول رقم (1)،إضافة إلى التقدم الايجابي للقطاع الخاص الذي يعد المصدر الأساسي للقيمة المضافة،بالرغم من انخفاض المساهمة التصديرية له ومحاولة تطويرها تدريجيا.

ويوضح الشكل الموالي نسبة مساهمة الشركات الخاصة في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 2006-2009 حيث كانت كالتالي:

الشكل (1): نسبة مساهمة الشركات الخاصة في الناتج المحلي الإجمالي

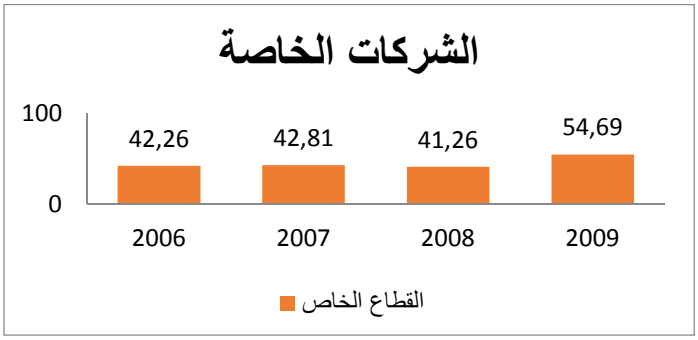

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الديوان الوطني لإحصائيات نسب مساهمات القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة (2006-2009)

نلاحظ من الشكل أعلاه وخلال السنوات: 2006-2007-2008 تزايد نسبة المساهمة المحلية الإجمالية للشركات تدريجيا إلى أن شهدت ارتفاع أكبر في سنة 2009،وهذا ما يؤدي إلى تحقيق التنمية بما يفيد المجتمع ويرتقي به لمستوى معيشي أفضل وبالتالي ضمان الاستقرار والأمن،وسعي الشركات الخاصة إلى التطوير والتحسين للوصول بمجتمعاتها نحو الرقي.

أما بالنسبة للشكل الموالي فهو يمثل نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية للقطاعين العام والخاص،وضرورة تفعيل هذا الأخير في تحقيق الرعاية الصحية وتوفيرها بالشكل اللازم فقد كانت النسبة كالتالي:

الشكل (2): نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009

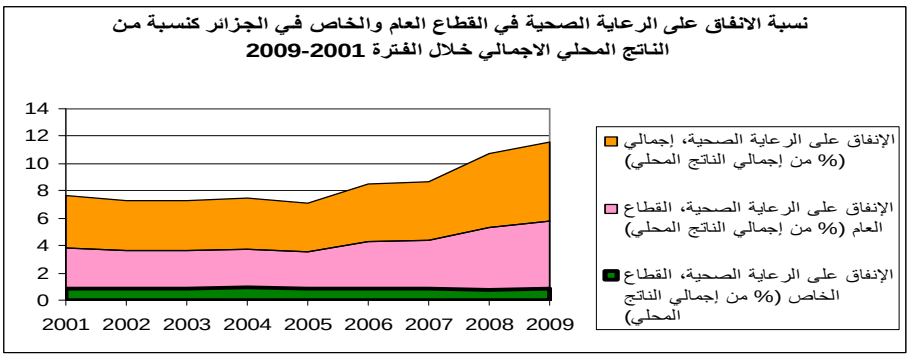

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي لنسبة الانفاق على الرعاية الصحية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة: 2001-2009.

من الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في الإنفاق على الرعاية الصحية تعد شبه معدومة،أما القطاع العام فهو يساهم بشكل فعلي و إيجابي وذلك خلال الفترة الممتدة مابين (2001-2009). لذا لابد أن يلتمس القطاع الخاص هذه المسؤولية، فالاهتمام بالعاملين والحرص على رعايتهم يعد من المبادئ التي يجب أن يلتزم بها،كون أن سلامة وأمن العاملين داخل المؤسسات يشعر الفرد أنه جزء لا يتجزأ ضمن هذا الكيان.

خاتمة

كخاتمة لهذا الموضوع فإن التزام المؤسسات الخاصة بدورها الاجتماعي بمختلف أبعاده يؤدي ذلك إلى توفير وبطريقة مباشرة الاستقرار في الحياة المعيشية للفرد من خلال مناصب الشغل التي تتيح له اقتناء حاجياته الضرورية من الأكل واللباس والمأوى، إضافة إلى توفير الرعاية الصحية له، زيادة على ذلك شعوره بالطمأنينة ضد المخاطر والتهديدات التي تشعره بالخوف. وهذا الدور يعد من الضروريات التي تسعى الدول إلى تطبيقها بما فيها الجزائر لتحقيق الرفاهية لمجتمعاتها.

وعلى ضوء هذا تم التوصل إلى أهم النتائج التالية:

- العمل بمبادئ المسؤولية الاجتماعية يرتقي بالمؤسسات ومجتمعاتها إلى أعلى المستويات من الرفاهية والمعيشة،مراعاة متطلبات الأفراد وتلبيتها.
- الدور الاجتماعي للمؤسسات الخاصة يقضي على الاضطرابات الاجتماعية التي تنشأ نتيجة نقص المأكل والمشرب والمأوى... من ضروريات وأساسيات،وفي المقابل يرقي حياة الأفراد نحو الأحسن.
- تعمل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة على خلق الطمأنينة والهدوء والاستقرار الذي يعتبر محور تفكير الانسان، وبالتالي التنمية التي تتجسد بتوفر الأمن.

على ضوء هذه النتائج توصلنا في الأخير إلى مجموعة من التوصيات كانت كالتالي:

- ضرورة العمل على تطوير مؤسسات القطاع الخاص لتأثيرها الإيجابي على التنمية المحلية خاصة، وبالتالي توفير الحاجيات الضرورية للفرد والمجتمع بما يؤدي إلى استقرار معيشته وشعوره بالطمأنينة.
- القيام بجميع التسهيلات لنشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في توفير الحياة الكريمة التي يطلبها المواطن والرقي بها نحو الأفضل.
- العمل على توعية المؤسسات الخاصة بضرورة دورها الاجتماعي تجاه المجتمع من جهة،والعمل على تطويرها لتحقيق التنمية والتقدم من جهة ثانية.

الهوامش

[1]ماهر أحمد (2003)، ***دليل المدير في الخصخصة***، الطبعة الأولى ، الإسكندرية : الدار الجامعية، ص، ص 24-25.

[2] الناشف أنطوان، (2000)، ***الخصخصة (التخصيص) مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة***، الطبعة الأولى، لبنان- بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ص 09.

[3] أبو عامرية فالح، (2008)، ***الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية***، الطبعة الأولى، الأردن- عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ص10

[4] ماهر أحمد، (بدون سنة نشر)، ***اقتصاديات الإدارة"دراسات الجدوى"الخصخصة الإنتاجية***، الطبعة الأولى،الإسكندرية: الدار الجامعية، ص258

[5] ***المرجع السابق***، ص ص258-259.

[6] ناصر مراد، مسعداوي يوسف، (20،21 نوفمبر 2011)، ***خوصصة القطاع العام –دراسة تحليلية لحالة الجزائر***، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي حول " دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري و التحضير لمرحلة ما بعد البترول"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة جيجل،ص333.

[7] العشماوي شكري رجب، (2007)، ***الخصخصة : مفاهيم، تجارب دولية و عربية***، الطبعة الأولى، الإسكندرية الدار الجامعية، ص83.

[8]ناصر مراد، مسعداوي يوسف، ***مرجع سبق ذكره***، ص 333.

[9] عيساوي نادية، (2004-2005)، ***تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منثوري قسنطينة،ص22.

[10] الرحاحلة عبد الرزاق سالم ، (2011)، ***المسؤولية الاجتماعية***، دار الإعصار العلمي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص65.

[11] Dibb, S., Simkin, L., Pride, W. M., & Ferrell, O. C. (2005), ***Marketing: Concepts and Strategies***, 9th edition, Houghton Mifflin, Boston, p 65.

[12] شارلز وجونز جاريت، ترجمة رفاعي محمد رفاعي وعبد المتعال محمد سيد أحمد ، (2001)، **الإدارة الاستراتيجية الجزء الأول " مدخل متكامل"**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ص: 118.

[13] مولاي لخضر عبد الرزاق و بوزيد سايح، (فيفري 2011)، ***دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات***، الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي: الواقع والرهانات، جامعة غرداية – الجزائر، ص 08.

[14] بوبكر محسن،(2013-2014) ***دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة–دراسة حالة مؤسسة نفطال وحدة باتنة***، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 10.

[15] عربوة محاد، (2011)، ***دور الأداء المتوازن في تقييم وقياس الأداء المتوازن بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية***، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 55.

[16] عربوة محاد، ***نفس المرجع السابق***، ص 56.

[17] مخلوفي عبد السلام وبن عبد العزيز سفيان ،(بدون ذكر السنة)، ***تأثيرات متغيرات معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات***، الملتقى الدولي الثالث لمنظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة بشار، ص ص06-07.

[18] أبو رفاس يوسف خميس ، (يناير 2011)، ***أثر الأمن الاقتصادي على الاستقرار الاجتماعي***، مجلة التنوير ،العدد 10 ،بعنوان التحرير الاقتصادي أطر النظر و أثار التطبيق ،السودان، شوهد يوم 2015/12/17.

[19] الطراح علي أحمد ، (ماي 2003)، ***الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني***، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة خيضر بسكرة، ص 6.

[20] ***سورة قريش***، الآيتين 3-4.

[21] بن عبد العزيز سفيان وبن عبد العزيز سمير، (بدون ذكر السنة)، ***القطاع الخاص ودوره في ترقية التجارة الخارجية للدول النامية خارج المحروقات مع الإشارة إلى حالة الجزائر***، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة محمد صديق بن يحي، جيجل، ص10.

[22] بن عبد العزيز سفيان،بن عبد العزيز سمير، ***مرجع سابق***، ص12.